العرب
الثلاثاء 2021/06/29
السنة 44 العدد 12104

دعوات لتنحية الخلافات السياسية جانبا والتفرغ لكبح الوباء في تونس

تلكؤ حكومي في تطبيق مقترحات اللجنة العلمية رغم تفاقم الوضع الصحي

ارتفعت في تونس الأصوات المنادية بضرورة وضع الخلافات السياسية جانبا وتوحيد الصف لمواجهة فايروس كورونا المستجد حيث يحذر خبراء الصحة من "تسونامي كورونا" على وقع تصاعد حالات الإصابة تزامنا مع أزمة سياسية حادة تعرفها البلاد أفضت إلى ما يشبه القطيعة بين مؤسسات الدولة (رئاسة الجمهورية، رئاسة الحكومة والبرلمان).

وضع صحي يفرض إجراءات حكومية صارمة

خالد هدوي

تونس – تصاعدت وتيرة الدعوات للتخلي عن الخلافات السياسية والتفرغ لمعركة وباء كورونا في تونس خصوصا مع الانتشار الواسع للفايروس في مختلف الجهات.

ولم يتوان مراقبون في توجيه انتقادات لعدم أخذ الحكومة بجدية لاقتراحات اللجنة العلمية مع ارتفاع الخطر الصحي.

وقال وزير الصحة السابق عبداللطيف المكي إنه "لا صوت يعلو فوق صوت معركة مقاومة الكوفيد وإنقاذ الأرواح".

وأوضح المكي في تدوينة نشرها على صفحته بفيسبوك "إن أغلب الولايات (محافظات) تعرف اليوم نسبة تحاليل إيجابية تفوق الثلث من مجمل التحاليل بما يعني أن العدوى على أشدها وهو ما سيرفع من عدد الإصابات والوفيات بطريقة جنونية لا قدر الله و لم يعد مناسبا اتخاذ إجراءات الحجر كل ولاية على حدة".

وأشار إلى أن هذا "الوضع يقتضي ضرورة السيطرة على العدوى وربح معركة الوقاية من جديد وإلا فإن الجائحة ستعصف بنا ولا تزال تحتفظ بالكثير من المفاجآت السلبية لا قدر الله".

نبيل الرابحي

الحكومة همّها البقاء وقراراتها العبثية تسير بالتونسيين نحو الإبادة

ودعا المكي "مجلس نواب الشعب (البرلمان) إلى أن يؤجل الجلسة الخاصة بمناقشة عدم إمضاء رئيس الجمهورية لقانون المحكمة الدستورية وتركيز الجهد على المسألة الصحية التي تقتضي إعلان التعبئة العامة ضد الكورونا واتخاذ العديد من الإجراءات على غرار إعلان الحجر العام لمدة أسبوعين، وإعادة الاعتبار للجنة العلمية وإعادة تشكيلها على أسس منطقية، فضلا عن إعلان الحداد الوطني لمدة ثلاثة أيام على كل هذه الأرواح التي فقدناها بسبب الكوفيد ولا نزال".

وترددت مؤخرا أخبار حول مطالبة اللجنة العلميّة لمجابهة فايروس كورونا بالاستقالة بسبب ما وصفه مراقبون بالصبغة السياسية لقراراتها، ما يعيد إلى الواجهة مسألة التدخل السياسي في إدارة الأزمة الصحية، وإعلان قرارات استثنائية لا تخدم المصلحة الصحية بالأساس.

وانتقدت شخصيات سياسية تواصل التراخي الحكومي في التعامل مع الأزمة الصحية، مقابل انشغالها في التجاذبات والصراعات، في وقت يخوض فيه الأطباء معركة شرسة ضد الوباء.

وأكد الناشط السياسي نبيل الرابحي أن "قرارات اللجنة العلمية هي توصيات يجب أن تلتزم الحكومة بتنفيذها"، قائلا "نعم اللجنة هدّدت بالاستقالة، وهناك تدخّل من قبل الحكومة في قراراتها في علاقة بالحجر الصحي والتلاقيح".

وأضاف الرابحي في تصريح لـ"العرب"، أن "الحكومة لا تملك مدّخرات مالية لمواجهة الوباء، والمواطنون الآن أمام فرضيّتين، الموت بالوباء أو الموت بالفقر والجوع".

وتابع "هناك تجاذبات سياسية عمّقت الأزمة ورأينا الحكومة تقر الحجر الشامل لمدة أربعة أيام بينما أوصت اللجنة بأسبوعين أو ثلاثة أسابيع" لافتا إلى أن "هذه حكومة هواة، فبينما تصرّح المتحدثة باسم الحكومة حسناء بن سليمان باتباع نفس القرارات (التباعد الجسدي وارتداء الكمامات)، تقول نصاف بن علية المتحدثة باسم وزارة الصحة، إن الوضع خطير جدا".

وأردف الرابحي "وزير الصحة قال سنصل إلى تلقيح 3 ملايين شخص ما يعني توفير 6 ملايين جرعة في يونيو الجاري، وأعتقد أن اللوبيات النافذة هي من تتحكم في القرارات باعتبار استثناء الفضاءات التجارية الكبرى من الغلق في فترات الحجر الصحي الشامل، وهذا نوع من الغباء السياسي، وحكومة المشيشي تخشى من تحركات اجتماعية تعصف بمكانتها عند إقرار الحجر" موضحا أن "الحكومة همها الوحيد البقاء وقراراتها العبثية ستسير بنا نحو الإبادة".

وحمّل مراقبون الحكومة برئاسة هشام المشيشي مسؤولية الفشل في إدارة الأزمة الصحيّة، حيث تأخرت في تعهّداتها بجلب التلاقيح لإنقاذ المصابين، مطالبين المشيشي بالاستقالة العاجلة.

وقال المحلل السياسي باسل الترجمان إن "هناك حالة من الفشل في إدارة الشأن السياسي والعام في تونس"، متسائلا "متى ستأتي اللقاحات لإنقاذ الشعب".

وأضاف "الشعب كره هذا الأداء السياسي القذر والرخيص الذي لا يكترث لمعاناة الناس".

وبخصوص استقالة اللجنة العلمية من عدمها، لفت الترجمان إلى أن "المطلوب ليس الاستقالة أو عدم الاستقالة، بل القضيّة اليوم هي من سيؤمّن 5 ملايين جرعة في شهر يوليو المقبل".

وتابع "فشل الأداء الحكومي والصحي يقتضي استقالة عاجلة للحكومة، وهذه الحكومة انتهى عمرها الافتراضي والحقيقي".

وعلى الرغم من الانتشار السريع للوباء في مختلف المحافظات التونسية وسط حيرة شعبية فإن الخبراء والمتابعين يجمعون على أن الحكومة لم تكترث إلى توصيات اللجنة العلمية، ولازالت لم تتخذ قرارات ناجعة لكبح انتشار الفايروس.

وأكدت حنان الطويري بن عيسى عضو اللجنة العلمية، على أنه لم يتم الأخذ بعين الاعتبار لمقترحات اللجنة خلال القرارات الأخيرة التي أعلنت عنها اللجنة الوطنية.

وقالت في تصريح لإذاعة محلية، الإثنين "الوضع الوبائي في تونس خطير جدا والمعطيات تحتم إقرار حجر صحي شامل باعتبار أنه لا يجب التعويل على مدى احترام المواطن للبروتوكولات الصحية لأن الأرقام أثبتت عدم الاحترام للإجراءات الوقائية".

وأضافت، أن الحل العلمي للخروج من الوضع الوبائي الصعب هو الحجر الصحي الشامل معبرة بأن الوضع الاقتصادي والاجتماعي قد لا يسمح بذلك.

وبدوره أكد الدكتور أمان الله المسعدي في تصريح لإذاعة محلية "أن الحل العلمي الذي تراه اللجنة العلمية هو الحجر الصحي الشامل". وقال إنّ عدم التفاعل الإيجابي من قبل الحكومة مع اقتراحات اللجنة العلمية يثير استياء أعضائها".

ولاحظ أنّهم فكّروا في الاستقالة ولكنّهم لم يمروا إلى التنفيذ نظرا إلى أنّ "وزير الصحة الذي يترأس اللجنة قام بواجبه وما تمليه المتطلبات العلمية من إجراءات لكن عدم استجابة السلطات للمقترحات تبقى نقطة استفهام كبرى".

وسبق أن أقرّت اللجنة العلمية حجرا صحيا شاملا لمدة أسبوعين أو ثلاثة في الموجات السابقة للوباء، لكن القرار الأخير الذي يعود إلى الحكومة كان إعلان الحجر لمدّة أربعة أيام في محاولة لشراء السلم الاجتماعي وهو حجر لم يتم احترامه لعدة أسباب.

وسمحت الحكومة للفضاءات الكبرى بالاشتغال ومزاولة نشاطها الاعتيادي على حساب صغار التجار والحرفيين وأصحاب المقاهي والمطاعم الذين تضرّروا من انعكاسات قرار الغلق في كل مرة.

وتسود البلاد مخاوف من اجتياح ما وصفه البعض بـ"تسونامي كورونا" وسط استمرار ارتفاع معدلات الإصابة بالفايروس وانتشار العدوى بنسق سريع.

وأعلنت تونس الاثنين رصد 18 إصابة بالسلالة المتحورة "دلتا الهندية" وذلك في وقت تستمر فيه أعداد الإصابات في التصاعد بالموازاة مع تباطؤ حملة التطعيم.

ولم يتخط عدد من تلقوا اللقاح المضاد لفايروس كورونا حتى أمس الأحد مليون و765 ألفا من بينهم 513 ألفا و328 تلقوا الجرعة الثانية.

وسجلت تونس الأحد 75 حالة وفاة و3534 إصابة جديدة بالفايروس.

سجن نائب جزائري سابق أساء للأمير عبدالقادر

الجزائر – أمر قاضي التحقيق بمحكمة جزائرية مساء الأحد بحبس نائب سابق بتهمة الإساءة لشخصية الأمير عبدالقادر بطل أول حملة لمقاومة الاستعمار الفرنسي، خلال برنامج تلفزيوني ما تسبب في تعليق بثه لمدة أسبوع، بحسب ما أعلنت منظمة حقوقية.

وذكرت اللجنة الوطنية للإفراج عن المعتقلين على صفحتها على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك أن "قاضي التحقيق بمحكمة سيدي امحمد بالعاصمة أمر بوضع عمران آيت حمودة المعروف بنورالدين في الحبس المؤقت".

وأضافت اللجنة أن لائحة الاتهام ضمت "المساس برموز الدولة والثورة (حرب الاستقلال) وإهانة رئيس جمهورية سابق والمساس بالوحدة الوطنية".

وأفادت وسائل إعلام محلية أن تحرك العدالة جاء بعد شكوى تقدم بها محامون، بعد برنامج بثه تلفزيون "الحياة" وصف خلاله النائب السابق الأمير عبدالقادر بأنه "خائن"، في وقت تحظى فيه هذه الشخصية التاريخية بتقدير كبير.

وقال آيت حمودة إن الأمير عبدالقادر "سلّم الجزائر لفرنسا – في اتفاقية التافنة – في الوقت الذي كان عليه أن يقاتل حتى الموت مثل عميروش".

كما اتّهم آيت حمودة، وهو ابن العقيد عميروش أحد قادة حرب الاستقلال عن فرنسا، خلال نفس البرنامج الرئيس الجزائري الأسبق هواري بومدين والقيادي الوطني مصالي الحاج بالخيانة.

وتم توقيف آيت حمودة مساء السبت في بجاية شرق البلاد، كما أعلنت الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان.

وأثارت تصريحات آيت حمودة موجة سخط واسعة عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، خاصة إزاء شخص الأمير عبدالقادر (1808–1883) الذي يوصف في التاريخ الجزائري بـ"مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة".

والاثنين علّقت السلطات الجزائرية لمدّة أسبوع بثّ تلفزيون "الحياة"، كما تم التحقيق مع مديره هابت حناشي، لكن دون متابعته قضائيا.

وكان حناشي الذي حاور آيت حمودة في البرنامج الذي أثار الجدل، نشر توضيحا أكد فيه أن تصريحات النائب السابق لا تمثل وجهة نظر القناة التي يعمل فيها.

وأفادت سلطة ضبط السمعي البصري في بيان لها أنها قررت تعليق بث جميع برامج تلفزيون "الحياة" لمدة أسبوع اعتبارا من الأربعاء الماضي.

وجاء قرار القضاء الجزائري في وقت لوحت فيه وزارة المجاهدين في بيان لها برفع دعاوى قضائية ضدّ "كل من يتجرّأ على رموز تاريخنا الوطني".

رؤساء أحزاب مغربية يدخلون سباق الانتخابات التشريعية للظفر برئاسة الحكومة

ترشح زعماء الأحزاب يختبر مصداقيتهم بشأن دعمهم لمشاركة الشباب في الحياة السياسية

محمد ماموني العلوي

الرباط – يتأهب طيف واسع من رؤساء الأحزاب السياسية في المغرب لخوض غمار الانتخابات التشريعية المقبلة على غرار زعماء حزب الاستقلال والأصالة والمعاصرة والتجمع الوطني للأحرار الذين لم يترشحوا في استحقاقات 2016.

ومن المقرر أن يترشح عبداللطيف وهبي الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة عن دائرته المعهودة تارودانت الشمالية (جنوب) كما حصل في الانتخابات السابقة حين فاز بالمقعد الثالث وراء مرشحي التجمع الوطني للأحرار والعدالة والتنمية.

وقال وهبي خلال لقاء مع سكان المنطقة "أنتم من أوصلتموني إلى البرلمان، وأتمنى أن تواصلوا مجهوداتكم وتعبئتكم لفوز الحزب بالانتخابات المقبلة والدخول إلى الحكومة لبواصل مسيرة العناية بالأقاليم المهمشة ومنها جهة سوس – ماسة على الخصوص".

وأكد أن حزبه "سيخوض معركته بكل نزاهة وديمقراطية ليفوز في الاستحقاقات المقبلة".

ومن بين زعماء الأحزاب الذين يستعدون للترشح للاستحقاق المقبل الأمين العام لحزب التجمع الوطني للأحرار عزيز أخنوش الذي يسعى لإبراز شعبيته، حيث يعتزم الترشح عن دائرة تيزنيت بالجنوب.

وأعلن الأمين العام للتجمع الوطني للأحرار في وقت سابق ضمن "الجولة الوطنية للأحرار" التي انطلقت من مدينة أكادير جنوب المغرب عن خمسة التزامات في حال ترأس حزبه الحكومة المقبلة في مقدمتها خلق مليون منصب شغل.

اختبار للشعبية

وبدوره سيدخل نزار بركة الأمين العام لحزب الاستقلال المعارض لأول مرة في غمار الاستحقاقات الانتخابية المقبلة في دائرة العرائش شمال المغرب بطموح كبير لنيل رئاسة الحكومة، فيما يتردد إدريس لشكر الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في الترشح بالرباط خوفا من منافسة قوية مع مرشح حزب العدالة والتنمية الذي يقود الائتلاف الحاكم حاليا.

وقالت مصادر من داخل العدالة والتنمية لـ"العرب" إن ترشح أمينه العام سعدالدين العثماني سيُحسم الأسبوع المقبل لاعتبارات تنظيمية تتعلق بطريقة اختيار المرشحين، مرجحة أن يترشح عن دائرة المحمدية خصوصا وأن بنكيران لن يترشح مرة أخرى لنيل مقعد بالبرلمان.

وكان العثماني قد فاز في انتخابات العام 2016 بحصوله على 42.5 في المئة من الأصوات.

وبالرغم من المعارضة الداخلية التي تواجهها من قبل بعض أعضاء حزبها، إلا أن نبيلة منيب الأمينة العامة لحزب اليسار الاشتراكي الموحد تعتزم خوض الانتخابات المقبلة من بوابة وكيلة اللائحة الجهوية لفيدرالية اليسار بجهة الدار البيضاء – سطات، مطمئنة بأنها ستفوز بمقعد لها في البرلمان المقبل ببرنامج انتخابي طموح حتى لا تتكرر النتيجة السلبية في انتخابات 2016.

رشيد لزرق

زعماء الأحزاب يبحثون عن شرعية شعبية بترشحهم للانتخابات

ويُرجع متابعون تهافت زعماء الأحزاب السياسية في المغرب على الترشح للانتخابات التشريعية إلى سعيهم لإضفاء شرعية شعبية على قيادتهم لتلك الأحزاب خاصة أن القوانين الانتخابية الجديدة تحفزهم على ذلك.

وأكد رشيد لزرق أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري أن "الدافع السياسي والتنظيمي لهؤلاء الزعماء هو البحث عن شرعية شعبية خصوصا وأن القاسم الانتخابي على أساس المصوتين شجعهم على ذلك لضمان تواجدهم في الحكومة".

وأوضح لزرق في تصريح لـ"العرب" أن "الوصول إلى رئاسة الحكومة بات غاية لزعماء الأحزاب حيث لم يعد المنصب فقط وسيلة لتطبيق برنامج الأحزاب الانتخابي".

وتختبر الاستحقاقات المقبلة مصداقية رؤساء الأحزاب المغربية والشعارات التي ترفعها خاصة في ما يتعلق بمنح الشباب الأولوية في الترشح للانتخابات وتقلد المناصب داخلها.

وأكد لزرق أنه "ينبغي الاعتراف بأن قادة الأحزاب ماهرون في تحويل القيم الدستورية إلى ربح شخصي عندما تنص على التشبيب، حيث يتجهون إلى ترشيح الأبناء والمقربين في ضرب لمبادئ الديمقراطية التي تنص على ضرورة التغيير والحؤول دون توريث الدائرة الانتخابية للإبن والأقرباء حتى وإن كانوا من ذوي الكفاءة".

وأوضح أنه "بالرغم من تنصيص القانون الأساسي للأحزاب على طريقة اختيار المرشحين بشكل يلزم الأحزاب بتسطير ذلك في قانونها الداخلي الذي يحيل على التفاصيل ضمن النظام الداخلي، إلا أن الفرد المتحكم في الحزب هو الذي يعود له القول الفصل في اختيار مرشحي الانتخابات، وتصبح أجهزة الاختيار صورية".